# أثر تطور الصناعات التحويلية في الدول النامية (قطاع الصناعة في العراق)

# The Impact of the Development of Manufacturing Industries in Developing Countries (The Industrial Sector in Iraq)

**Dr. Ali Imad Mohamad Azhar د. علي عماد محمد ازهر**

دكتوراه اقتصاد وإدارة المؤسسات – جامعة شرق اوكرانيا (فلاديمردال)

باحث – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الأردن

draliimad66@gmail.com

**ملخص:**

يعد قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الرئيسية في تنمية الاقتصادات بين بلدان الدول النامية، باعتباره محرك رئيسي في تنويع اقتصادها فهو يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات من صادرات البلد مما يحسن من الموازين الاقتصادية ويساهم في تقدمها كما يساهم في رفع مستوى دخول الافراد وله القدرة على استيعاب القوى العاملة الفائضة مما يقلل من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع. لذلك نجدها سعت الى وضع مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الصناعية (الافقية، العمودية) لتحقيق التنوع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية عن طريق تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية كافة.

وفي العراق، تعاني الصناعة التحويلية من مشاكل ومعوقات تسببت في انخفاض شديد في أداءها الاقتصادي، لذا فأن الإصلاح السياسات الاقتصادية العامة وتوفير بيئة استثمارية متكاملة، قد يسهم تنويع هيكله الإنتاجي ويرفع من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ويوفر فرص عمل ويزيد من القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الصناعية.

**الكلمات المفتاحية:** الصناعة، الصناعة التحويلية، الدول النامية، النمو الاقتصادي، العراق.

**Abstract:**

The manufacturing sector is a key driver of economic development in developing countries. It is a key driver of economic diversification, ensuring increased value added and helping achieve self-sufficiency in goods and products from the country's exports, which improves economic balances and contributes to its progress. It also contributes to raising individual incomes and has the capacity to absorb the surplus labor force, thus mitigating the economic and social problems facing society. Therefore, governments have sought to develop a set of industrial strategies and policies (horizontal and vertical) to achieve industrial

diversification in the manufacturing sector by mobilizing all financial, human, and natural resources.In Iraq, the manufacturing industry suffers from problems and obstacles that have caused a severe decline in its economic performance. Therefore, reforming general economic policies and providing an integrated investment environment may contribute to diversifying its production structure, increasing the added value of the manufacturing sector, providing job opportunities, and enhancing the competitiveness of industrial goods and products.

**Keywords**: Industry, manufacturing, developing countries, economic growth, Iraq.

**مقدمة**

لعبت الصناعة دورا أساسيا في تطوير العديد من الدول في العالم، وجعلت منها قوة اقتصادية متطورة مكنتها من تحقيق تنمية شاملة عادت في الأخير بالرفاهية على مجموع السكان في هذه البلدان، ولا شك أن الدول الصناعية اعتمدت على استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية من خلال إقامة هيكل صناعي متماسك، ومترابط بين جميع الفروع الاقتصادية بهدف تحقيق النسيج الصناعي الذي يربط بين مختلف فروع الصناعات سواء كانت في طبيعتها الأولية كمادة خام، أو في شكلها الوسيط، أو في شكلها النهائي، وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الشروط منها توفر التكنولوجيا المتطورة، وتوفير الكوادر الفنية التي تتمتع بمؤهلات علمية وفنية عالية إضافة إلى توفير مراكز البحوث والتطوير الصناعي خارج وداخل الوحدات الإنتاجية. وتعد هذه الشروط ضرورية لقيام أي صناعة كانت، وإذا كانت الدول المتقدمة تتوفر لديها هذه الشروط، فإن الدول النامية ومنها العراق تعد فرص تحقيق وتوفير هذا الشروط ضئيلة، حيث تعاني الصناعة في العراق كثير من المشكلات والمعوقات التي سببت ضعف في الأداء الاقتصادي من أبرزها توقف معظم خطوط الإنتاج، وتقادم التكنولوجيا المستخدمة فيها، وتدمير البنى التحتية الصناعية كالكهرباء واملاء ووسائل النقل وغيرها، وضعف السوق المحلية، وتدهور الوضع المعاشي للمستهلكين، واتباع سياسة الإغراق السلعي، بالإضافة إلى المشكلات التمويلية وانخفاض الأداء الاقتصادي وعدم توافر البيئة السياسية المستقرة فضلا عن المشاكل التشريعية والقانونية وعدم وجود رؤية وخطة استراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية، تلاءم ظروف المجتمع والاقتصاد العراقي.

**مشكلة البحث**

ماهي المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في ضعف قطاع الصناعة وماهي الحلول؟

**اهداف البحث:**

- تحديد اهم مشكلات قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية؛
- تقييم النتائج في قطاع الصناعة في العراق ؛
- معالجة المعوقات التي تعيق الصناعة في العراق؛

**هيكلية البحث**

تتضمن المقدمة ومشكلة واهداف البحث ومحاور البحث تتضمن المحور الاول التحليل النظري لمفهوم الصناعة في الدول النامية والمحور الثاني تضمن قطاعة الصناعة في العراق واهم المعوقات والنتائج والتوصيات.

**1- مفهوم الصناعة التحليل النظري**

الصناعة تعني الاجتهاد أو العمل الصعب، وهي مجموعة الشركات، والعمليات المعنية بإنتاج السلع من أجل بيعها ومن الأمثلة على الصناعة؛ الصناعة النسيجية التي تقوم على تصنيع النسيج، وإنتاج الملابس، والصناعة السياحية التي تشتمل على كل ما يتعلق بالسياحة، وصناعة السيارات التي تقوم بتصنيع السيارات وقطعها، ومصانع خدمات الطعام التي تقوم بإعداد الطعام وتوصيله. أقسام الصناعة الرئيسية الصناعة الأولية يعتمد هذا النوع من الصناعة على الزراعة والتحريج، وصيد الأسماك، والتعدين، واستخدام المحاجر، واستخراج المعادن. تعد الصناعة رافدً من روافد الاقتصاد الوطني كونها تشغل حيزًا كبيرا من قطاعات العمالة

من المنشآت الصناعية الكبيرة يمكن تعريف الصناعة بأنها عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الاصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعا، واشباعا لحاجات الانسان ورغباته. ان انواع الصناعة مكونة من صناعة تحويلية واستخراجية (فاضل رقية، 2018)، اما مفهوم الصناعة التحويلية والتي سوف نركز عليها في البحث تشير مفهوم الصناعة التحويلية إلى عملية معالجة المواد الخام من أجل تحويلها إلى سلع تامّة الصنع، وذلك عن طريق استخدام الآلات، والأيدي العاملة، وعمليات المعالجة الكيميائية، وتعد الصناعة التحويلية إحدى الأنواع الرئيسية للصناعة، حيث تبدأ عمليات التصنيع بتصميم المنتج، ثُمّ اختيار المواد الأوليّة اللازمة للتصنيع، وبعد ذلك تُطبّق عمليات المعالجة المختلفة بهدف تقديم المنتج النهائي، بعدها يُمكن بيع المنتج مباشرةً إلى المستهلك، أو إلى تُجّار الجملة ليقوموا بتوزيعه على تُجّار التجزئة، أو تقديمه إلى جهات تصنيع أخرى من أجل استخدامه في إنتاج مُنتجات أكثر تعقيداً. ويقسم الانتاج في الصناعات التحويلية الى:

– **الإنتاج بالتخزين:** تُعدّ استراتيجيةً تقليدية، إذ تعتمد على المبيعات السابقة من أجل التنبّؤ بطلب المستهلك، والتخطيط للإنتاج مُستقبلاً بناءً على تلك المعطيات، وتتمثّل سلبيات هذه الاستراتيجية باستخدام بيانات سابقة من أجل التنبّؤ بالطلبات المستقبلية، وهذا يعني احتمالية إلغاء الطلبات، وبالتالي ينتج عنه بقاء مخزون كبير غير مُستهلَك أو وجود نقص في الإنتاج لدى الشركات المصنّعة. (www.oberlo.com,2021)

– **الإنتاج حسب الطلب:** تُمكّن هذه الاستراتيجية الأفراد من طلب المنتجات وِفقاً لمعاييرهم ومواصفاتهم الخاصّة، حيث تبدأ عملية التصنيع عند استلام الطلب، ممّا يعني انتظار العميل لوقت طويل إلى حين الانتهاء من تصنيع المنتج، لكنّ اعتماد هذا النوع من الإنتاج يحدّ من مخاطر المخزون الزائد. الإنتاج بالتجميع تعتمد هذه الاستراتيجية على توقعات الطلب بهدف تخزين المكوّنات الأساسية للمُنتج، إذ تبدأ عملية تجميع المنتج النهائي بعد استلام الطلب، ويُشار إلى أنّ هذا النوع يُمثّل مزيجاً من الأنواع السابقة، حيث تُمكّن الأفراد من طلب مُنتجاتهم وِفقاً لمواصفاتهم الخاصّة واستلام المنتجات بصورة أسرع، وذلك لأنّ الشركة المصنّعة تمتلك المكوّنات الأساسية، لكن في حال لم يتمّ استلام طلبات من الأفراد فإنّ ذلك يترك مخزوناً من المواد غير المرغوب فيها. (www.oberlo.com,2021)

– **الإنتاج بالتجميع:** تعتمد هذه الاستراتيجية على توقعات الطلب بهدف تخزين المكوّنات الأساسية للمُنتج، إذ تبدأ عملية تجميع المنتج النهائي بعد استلام الطلب، ويُشار إلى أنّ هذا النوع يُمثّل مزيجاً من الأنواع السابقة، حيث تُمكّن الأفراد من طلب مُنتجاتهم وِفقاً لمواصفاتهم الخاصّة واستلام المنتجات بصورة أسرع، وذلك لأنّ الشركة المصنّعة تمتلك المكوّنات الأساسية، لكن في حال لم يتمّ استلام طلبات من الأفراد فإنّ ذلك يترك مخزوناً من المواد غير المرغوب فيها. (www.oberlo.com,2021)

### 2.1 تطور الصناعة في الدول النامية

تعرف الدول النامية هي دول ذات مستويات معيشة ومنخفضة في مؤشر التنمية البشرية، وتعاني من ضعف البنية التحتية الصناعية والاقتصادية، وتفتقر إلى الاستقرار الاقتصادي والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وتُعرف أيضًا باسم " الاقتصادات النامية" أو "البلدان منخفضة الدخل"، تمر نشأة الصناعة في الدول النامية بعملية معقدة تعتمد على عوامل اقتصادية

وسياسية واجتماعية، غالبًا ما تتضمن التغلب على تحديات مثل نقص التمويل والبنية التحتية المتطورة والعلاقات غير المتكافئة مع الدول المتقدمة التي قد تمارس نوعًا من "الاستعمار الحديث". تتجه هذه الدول نحو بناء بنية صناعية قادرة على خلق فرص عمل وتعزيز التنمية المستدامة من خلال التحول التدريجي من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والخدمات عالية. (جريدة الوطن القطرية، 2021)

الشكل (1) تصنيف الدول حسب الفئة

المصدر: الباحث

### 3.1 أنماط التصنيع في الدول النامية

في إطار سعي الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بالاعتماد على التنمية الصناعية على غرار ما قامت به الدول المتقدمة، حاولت الدول النامية تطبيق بعض التجارب من السياسات الصناعية التي عرفها التاريخ الاقتصادي في الدول الصناعية، وذلك في حدود إمكانات الدول النامية، ونوع السياسة الصناعية المتبعة لكل دولة، حيث استخدمت أنماطا معينة للتصنيع وهي:

- **سياسة الإحلال محل الواردات:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأسلوب الأمثل لدفع التنمية الصناعية في الدول النامية او تبني سياسة استراتيجية النمو المتوازن مستندين الى فكرة ضيق السوق المحلي بسبب الطلب الداخلي، مما يضعف الحافز لدى المستثمرين. ويقصد بهذا النوع من سياسة التصنيع إقامة الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية نهائية مثل الصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات والملابس، وصناعة تجميع المعدات وغيرها من الصناعات التحويلية، وهي الصناعات التي تهدف الى إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد.(بن رغيوة مُحَمَّد، 2015)

- **سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات:** اتبعت بعض الدول النامية استراتيجية للتنمية الصناعية ذات التوجه الخارجي من خلال إقامة صناعات لتشجيع الصادرات، ويبنى هذا النمط على أساس نظرية النمو غير المتوازن، وهو الاتجاه الذي ذهب إليه أصحاب نظرية الدفعة القوية لعملية التنمية الصناعية، ويعزى توجه الدول النامية إلى هذا النمط من سياسة التصنيع إلى العديد من الأسباب، منها انخفاض تكلفة هذه السياسة في الأجل الطويل إذا ما تم مقارنتها بسياسة التصنيع للإحلال محل الواردات، نتيجة

الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحسن مركزها التنافسي في الأسواق العالمية، ويعتمد هذا النوع من الصناعات على تكنولوجيا عالية التطور، وأيد عاملة فنية عالية المهارة، وتوفر المواد الأولية، واعتمادها على صناعات قائمة، بما يعني عدم ملاءمة استراتيجية النمو غير المتوازن لظروف الدول النامية حيث تشير تجارب التنمية الصناعية في الدول النامية إلى تعثر هذه الاستراتيجية في تنفيذ مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من انتشار هذا النمط في العديد من الدول النامية خاصة في دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا الجنوبية، إلا أن التجارب تشير إلى نجاح هذه السياسة في مجموعة الدول الصناعية الجديدة.(بن رغيوة محمد،2015)

– **سياسة الصناعات المتكاملة:** تعتبر هذه السياسة أن التصنيع هو العملية التي يتم من خلالها بناء اقتصاد متكامل يتحقق فيه زيادة التراكمات الرأسمالية، وتطوير الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وزيادة رفاهية الإنسان من خلال التأثير المباشر على مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات. أي إن هذه السياسة التصنيعية تحمل تجديداً، وتغييراً في التركيب القطاعي، وهي تحديث لمجمل الاقتصاد، والتصنيع يصبح قبل كل شيء هدفه تحديث التقنية الزراعية وذلك بفضل المنتجات الصناعية المنتقاة فصناعة الحديد والصلب تلعب دوراً محركاً في المرحلة الأولي من النمو بواسطة حجم وقوة تأثيره على فروع صناعية أخرى، حيث يسمح بإنتاج الآلات الزراعية والصناعات الكيماوية تؤمن إنتاج الأسمدة الكيماوية، والأزوتية والأدوات البلاستيكية، (بن رغيوة محمد،2015)، لكن الدول النامية واجهت مشكلة كبيرة أثناء تطبيق هذه السياسات الاقتصادية لعدة عوامل أهم هذه العوامل:

– إهمال للصناعات الهيكلية والتي تعد من أهم الصناعات التي التحديات التي واجهت نشأة الصناعة في الدول النامية

– الاستعمار والتبعية: بعد إنهاء الاستعمار، غالبًا ما اعتمدت الدول النامية على الاستثمار الأجنبي الذي لم يؤد إلى تنميتها بل إلى استغلال مواردها وعمالتها الرخيصة لصالح الدول الغنية.

– ضعف البنية التحتية: افتقرت العديد من الدول النامية في بداية القرن العشرين إلى بنية تحتية قوية ضرورية لدعم الصناعة.

نقص رأس المال والتمويل: تعاني هذه الدول من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لإقامة مشاريع صناعية كبيرة.

– التركيز على تصدير المواد الخام: تاريخيًا، كان الاعتماد على تصدير المواد الخام بدلًا من تصدير المنتجات المصنعة سببًا في عدم تطور الصناعة في هذه الدول.

### 2. واقع الصناعة في العراق

النمو الصناعي يواجه حاليًا في العراق تحديات تتعلق بالاستثمار، قلة رؤوس الأموال الضخمة، وتغلب الاستيراد على التصنيع، ضعف السياسات والدعم الحكومي مما أدى إلى تدهور قطاع الصناعة التحويلية وتأثيره على توفير فرص العمل والاقتصاد الوطني. بعد 2003 تم اغراق السوق العراقية بالسلع المختلفة المستوردة من الخارج والتي تتمتع بميزات تنافسية افضل من السلع المحلية كما انها تباع بسعر ارخص من السلع العراقية مما ادى الى تهميش وتعطيل الكثير من الصناعات المحلية بما فيها المتوسطة والصغيرة. تتسم المنظومة الصناعية في العراق بجملة من الخصائص، التي خلفتها عقود من سوء الإدارة، والحروب، والإدمان المفرط

على النفط، في تمويل الموازنة، وتلبية حاجات البلد من السلع، والخدمات الأجنبية، رغم ارتفاع حجم الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص (البيانات المتوفرة من وزارة الصناعة والمعادن العراقية) تشير إلى وجود ما يقارب 18 ألف مشروع صناعي متوقف عن العمل في عام 2023، بالإضافة إلى 227 مصنعاً تابعاً للقطاع العام منها 140 مصنعاً نشطاً، فإنها تمثل 98.3% مقابل 1.5% مملوكة للدولة، و0.2% ذات ملكية مشتركة. إلا أن إنتاج شركات القطاع العام في العراق، يشكل قرابة 90% من اجمالي الإنتاج الصناعي في البلد.على المستوى التكنولوجي تصنف 56% من معامل الشركات العامة، بانها منتجة لمنتجات عالية، ومتوسطة المكون التكنولوجي، مقابل 28% منخفضة المكون التكنولوجي، و16% معتمدة على المواد الخام. إلا أن واقع القطاع الصناعي، يفصح عن قدم المكائن، والمعدات، وضعف مواكبة، واستخدام التطورات التكنولوجية، والمنظومات الحديثة في السيطرة والتشغيل. انخفاض معدلات الإنتاجية، وتزايد معدلات البطالة، حيث تعمل قرابة 70% من شركات القطاع العام بقرابة 30-50% من طاقاتها الاستيعابية. فضلا على تدني مستويات الجودة والنوعية الناجم عن ضعف الالتزام بالمواصفات القياسية للإنتاج. ضعف مساهمة القطاع الصناعي، كمولد لفرص العمل، وتشغيل الايدي العاملة في العراق، إذا يقدر اجمالي الايدي العاملة المنخرطة في هذا القطاع (عام، مختلط، خاص) قرابة 500 الف عامل. فضلا على اعتماد قرابة 40% من الشركات العامة على المعونات الحكومية، في تسديد رواتب العاملين لديها، كونها شركات خاسرة.

### 1.2 النتائج التحليلية الخاصة بإحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة

قسمت الى عدد المنشآت والمشتغلين و قيمة الانتاج والمستلزمات، نتائج السنوات الاخيرة نتيجة لتنامي أعداد المنشآت العاملة في القطاع الخاص في معظم المحافظات العراقية اشارت نتائج البيانات الى ارتفاع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة لسنة 2023 وبنسبة مقدارها (5.2%) حيث بلغت (930) منشأة مقارنة بسنة 2022 اذ كانت (884) منشاة وتوزعت حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي في انشطة الصناعة الاستخراجية (عدا النفط) والصناعة التحويلية وتصدرت صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى (صناعة الطابوق المرتبة الأولى في عدد المنشآت حيث بلغت (476) منشاة والتي شكلت ما نسبته (51.2%) وتلتها صناعة المنتجات الغذائية حيث بلغ عددها (276) منشاة حيث شكلت نسبتها (29.7%) اما بقية الانشطة كانت بنسبة (19.1%) من مجموع الصناعات المختلفة كما موضح في جدول رقم (1) ونجد عدد المشتغلين والاجور والمزايا الممنوحة لهم بلغ اجمالي عدد المشتغلين (151178) مشتغلاً موزعين على الانشطة الصناعية المختلفة بضمنهم المشتغلين بدون أجر وعددهم (608) مشتغلاً كونهم أصحاب المنشآت او ذويهم في القطاع الخاص وساهمت انشطة صنع معادن اللافلزية الأخرى بنسبة ( 23.9%) بتشغيل الايدي العاملة تلاها نشاط صناعة فحم الكوك و المنتجات النفطية المكررة بنسبة (24.3%)، اما المنتجات الغذائية شكلت نسبة مقدارها (11.2%) من اجمالي عدد المشتغلين، وكان سبب ارتفاع عدد المشتغلين هو زيادة عدد المنشآت الصناعية الكبيرة عند المقارنة بسنة 2022 والبالغ عددهم (143787) أي بنسبة ارتفاع مقدارها ( 5.1%) وهذا الارتفاع في عدد العاملين ادى الى ارتفاع الاجور والمزايا البالغة تقريبا (1635) مليار دينار لسنة 2023 مقابل (1559) مليار دينار لسنة 2022 أي بنسبة ارتفاع مقدارها (4.9%) كما موضح في جدول رقم (1). ونجد قيمة الانتاج والمستلزمات نتيجة زيادة عدد

المنشآت ارتفع الانتاج اذ بلغ (13875) مليار دينار بسنة 2023 مقابل (13165) مليار دينار بسنة 2022 اي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.4%) وصاحب ذلك ارتفاع في الخامات والمواد الاولية والمستلزمات الاخرى بنسبة (5%) اذ بلغت تقريبا (9013) مليار دينار بسنة 2023 مقارنه بسنة 2022 البالغة (8585) مليار كما موضح في:

جدول رقم (1) النتائج التحليلية الخاصة بإحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (2013-2023).(جهاز الاحصاء العراقي،2023)

| السنوات | عدد المنشات | عدد المشتغلين | قيمة الاجور والمزايا | قيمة الانتاج | قيمة المستلزمات | قيمة المبيعات | القيمة المضافة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2013** | 669 | 163040 | 1734449 | 6097266 | 2871222 | 5342822 | 3226044 |
| **2014** | 609 | 130487 | 1414514 | 4251851 | 2033121 | 3465113 | 2218729 |
| **2015** | 621 | 129429 | 1307436 | 4235550 | 2271691 | 3918135 | 1963860 |
| **2016** | 566 | 117020 | 1220420 | 4866859 | 3027024 | 4631424 | 1839835 |
| **2017** | 551 | 111374 | 1431 | 5998 | 3489 | 5657 | 2509 |
| **2018** | 600 | 115986 | 1306 | 6410 | 3678 | 6131 | 2732 |
| **2019** | 670 | 135629 | 1554 | 7316 | 3825 | 7841 | 3490 |
| **2020** | 719 | 126790 | 1408 | 6716 | 3476 | 6070 | 3240 |
| **2021** | 799 | 133511 | 1552 | 8884 | 5494 | 9121 | 3390 |
| **2022** | 884 | 143787 | 1559 | 13165 | 8585 | 14972 | 4580 |
| **2023** | 930 | 151178 | 1635 | 13875 | 9013 | 15553 | 4862 |

المصدر: (جهاز الاحصاء العراقي،2023)

### 2.2 مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي:

يمكن تبيان واقع القطاع الصناعي في العراق عبر تتبع مجموعة من المؤشرات، وهي كالآتي

- **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي**: بعد كافة عام 2003،واجه العراق تحدياً كبيراً في إعادة بناء مؤسسات الدولة، هذا الهدف كان بحاجة إلى اموال كبيرة وسريعة، لذا ركزت الحكومات العراقية ما بعد عام 2003 على المصدر النفطي باعتباره اسرع واكبر مصدر لتوافر الإيرادات المالية المطلوبة إعادة البناء والإعمار، لذا نتج عن ذلك اهمال كبير للقطاعات الإنتاجية الأخرى ومن ضمنها القطاع الصناعي، إذ لم تتعد مساهمة القطاع الصناعي في افضل احوالها أكثر من (3.5 )% وكما هو موضح في:

الجدول (2) النسبة المئوية لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2013-2023 (بالأسعار الجارية)

| السنوات | نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الموازنة المالية % | بة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي السنوي % |
|---|---|---|
| **2013** | 2 | 2 |
| **2014** | 3 | 2،9 |
| **2015** | 2،3 | 2 |
| **2016** | 2،6 | 2،2 |
| **2017** | 3 | 2،3 |
| **2018** | 3 | 1،8 |
| **2019** | 2،1 | 2 |
| **2020** | 5،1 | 3 |
| **2021** | 2،6 | 2 |
| **2022** | 1،1 | 1،8 |
| **2023** | 1،9 | 3،5 |

المصدر جهاز المركزي للإحصاء العراقي

- **مساهمة القطاع الصناعي في الإيرادات العامة للدولة:** مساهمة الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي الإيرادات العامة للدولة، وبدأت قطاعات الإنتاج الحقيقي، وعلى رأسها القطاع الصناعي تفقد مكانتها في تحقيق الإيرادات العامة، حتى أصبحت ال تساهم بأكثر من 1% من إجمالي إيرادات الدولة العراقية، كما هو موضح في الجدول (2).
- **درجة مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري:** مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في الميزان التجاري العراقي تكاد ال تذكر، ويمكن إثبات ذلك بشكل جلي بمجرد نظرة سريعة على عمليات الميزان التجاري، ومكونات الصادرات العراقية السنوية، إذ بلغت الصادرات العراقية غير النفطية نسبة (0.4 )% من إجمالي الصادرات لعام 2023 وتسري هذه النسبة على السنوات السابقة كافة.

### 3.2 التحليل العاملي على تدهور الصناعة في العراق

عند تطبيق التحليل العاملي على تدهور الصناعة في العراق ومن خلال الدراسة السابقة (جبر جواد كاظم، محي امير عبدالكريم،2017) يمكن استخدامه لتحديد العوامل الرئيسية وراء هذا التراجع، مثل تغير تفضيلات المستهلكين، الابتكارات التكنولوجية، أو ظهور بدائل جديدة. تم تصميم استمارة الاستبيان لدراسة الظاهرة المذكورة وتم عرضها على خبراء ومحكمين لتحديد أهم الأسباب المؤدية إلى تدهور الصناعة في العراق. وبعد تصميم الاستمارة تم توزيع (38) استمارة على عينة من المختصين للتعرف على آراءهم الخاصة بالظاهرة المدروسة – وبعد جمع الاستمارات تم تفريغها وتحويلها إلى بيانات رقمية ثم إدخالها

في البرنامج الإحصائي المعروف (spss) لتحليلها وفقا للتحليل العاملي تم استخدام البرنامجspss لتحليل بيانات استمارات الاستبيان وفقا للتحليل الإحصائي المعروف التحليل العاملي وقد كانت نتائج التحليل كالاتي:

جدول رقم (3) أهم العوامل المفسرة للتباين

| Component | Initial Eigenvalues | | | Extraction Sums of Squared Loadings | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Total | % of Variance | Cumulative % | Total | % of Variance | Cumulative % |
| 1 | 2.901 | 24.171 | 24.171 | 2.901 | 24.171 | 24.171 |
| 2 | 1.791 | 14.927 | 39.098 | 1.791 | 14.927 | 39.098 |
| 3 | 1.528 | 12.731 | 51.829 | 1.528 | 12.731 | 51.829 |
| 4 | 1.139 | 9.491 | 61.320 | 1.139 | 9.491 | 61.320 |
| 5 | 1.097 | 9.142 | 70.462 | 1.097 | 9.142 | 70.462 |
| 6 | .732 | 6.102 | 76.563 | | | |
| 7 | .680 | 5.666 | 82.230 | | | |
| 8 | .651 | 5.426 | 87.655 | | | |
| 9 | .578 | 4.813 | 92.468 | | | |
| 10 | .392 | 3.268 | 95.736 | | | |
| 11 | .289 | 2.409 | 98.145 | | | |
| 12 | .223 | 1.855 | 100.000 | | | |

المصدر (جبر جواد كاظم، محي امير عبدالكريم،2017)

من خلال الجدول رقم (3) حيث إن العامل الأول يفسر من التباين ما نسبته 24.171% واهم المتغيرات في العامل الأول هو المتغير الثالث وقيمته (74%) وهو ( غياب الدعاية والإعلام للتعريف ببعض الصناعات المحلية الجيدة ) ويأتي بعد ذلك المتغير الخامس وقيمته (72%) وهو (قلة الكادر المهني والنوعي في كافة الاختصاصات ) ومن ثم المتغير الثامن وقيمته (60%) وهو ( عدم توفر المواد الأولية لكثير من الصناعات وارتباطها بالمستورد من الخارج ) وبعد ذلك المتغير السابع وقيمته (54%) وهو (غياب الدعم المصرفي لقطاع الصناعة) وبعد ذلك وحسب الأهمية يأتي المتغير السادس وقيمته (53%) وهو (التوصيف الخاطئ للاختصاصات (الرجل المناسب في المكان المناسب) ) وبعد ذلك يأتي المتغير الحادي عشر وقيمته (53%) وهو كثرة البضائع المستوردة من الخارج). والعامل الثاني يفسر من التباين ما قيمتة 14.927 واهم المتغيرات في العامل الثاني هو المتغير الأول وقيمته (59%) وهو (غياب الدعم المادي والمعنوي لهذه الصناعات) ويأتي بعد ذلك المتغير الثاني وقيمته (53%) وهو (ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي مما يجعلة أكثر سعرا من الإنتاج والعامل الثالث يفسر من التباين ما قيمتة (12.731) واهم المتغيرات في العامل الثالث هو المتغير الثاني عشر وقيمته (69%) وهو (عدم وجود تشريعات قانونية للحد من ظاهرة إغراق السوق بالمستورد) ويأتي بعد ذلك المتغير الرابع وقيمته (51%) وهو (منافسة الإنتاج المستورد للإنتاج المحلي) والعامل الرابع يفسر من التباين ما قيمتة (9.491) والعامل الخامس يفسر من التباين ما قيمتة (9.142) واهم المتغيرات في العامل الخامس هو المتغير العاشر وقيمته (72) وهو (ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج ) ويأتي بعد ذلك المتغير السادس وقيمته (50%) وهو التوصيف الخاطئ للاختصاصات الرجل المناسب في المكان المناسب.

الجدول (4) العوامل الخمسة التي تؤدي إلى تدهور قطاع الصناعة في العراق

| | Component | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| X1 | .284 | -.599 | .497 | -.057 | .208 |
| X2 | .423 | .536 | .182 | .326 | .366 |
| X3 | .741 | -.083 | -.193 | .131 | .127 |
| X4 | -.013 | .491 | .511 | .479 | -.172 |
| X5 | .728 | .033 | .042 | -.486 | -.057 |
| X6 | .531 | .219 | -.171 | .246 | -.505 |
| X7 | .542 | .437 | -.154 | -.468 | -.231 |
| X8 | .606 | .162 | .391 | -.002 | -.072 |
| X9 | .479 | -.487 | .403 | .182 | .024 |
| X10 | .196 | .329 | -.075 | -.164 | .723 |
| X11 | .531 | -.531 | -.297 | .193 | -.057 |
| X12 | .261 | -.051 | -.697 | .412 | .174 |

المصدر (جبر جواد كاظم، محي امير عبدالكريم،2017)

العوامل الخمسة التي تؤدي إلى تدهور قطاع الصناعة في العراق وهي مرتبة عموديا حسب الأهمية لكل عامل وهي كما يلي:

U1:0.284x1+0.423x2+0.741x3 – 0.013x4+0.728x5+0.531x6+0.542x7+0.606x8+0.479x9+0.196x10+0.531x11+0.216x12

U2:-0.599x1+0.536x2-0.083x3+0.491x4+0.033x5+0.219x6+0.437x7+0.162-0.487x9+0.329x10-0.531x11-0.051x126

U3:0.497x1+0.182x2-0.193x3+0.511x4+0.042x5-0.171x6-0.154x7+0.391x8+0.403x8-0.075x9- 0.297x10-0.697x12

U4:-0.057x1+0.326x2+0.131x3+0.479x4-0.486x5+0.264x6-0.468x7-0.002x8+0.182x9- 0.164x10+0.193x11+0.412x12

U5:0.208x1+0.366x2+0.127x3-0.172x4-0.057x5-0.505x6-0.231x7-0.072x8+0.024x9+0.723x10- 0.057x11+0.174x12

إما أهم العوامل حسب المتغيرات المهمة فهي

: U1=0.74x3+0.728x5+0.60x8+54x7+0.53x6+0.53x11

U2=0.59x1+0.53x2+0.53x11

U3=0.69x12+0.51x4

U5=:0.72x10+0.50x6

**النتائج:**

1- ان الدول النامية تواجه معوقات صناعية رئيسية مثل نقص رأس المال والاعتماد على تصدير المواد الأولية، ضعف البنية التحتية، نقص العمالة الماهرة، صعوبة توفير التكنولوجيا الحديثة، محدودية حجم الأسواق المحلية، الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، ضعف البيئة الاستثمارية، والبيروقراطية، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للعوامل الخارجية كالسياسات التجارية الدولية.

2- وجود تراجع واضح وكبير على مستوى عدد المنشآت الصناعية في العراق حيث بلغ عدد المنشآت (1470) عام 1980منشأة صناعية ليتراجع العدد الى (930) منشأة صناعية عام 2023 ,مع وجود ارتفاع في عدد الأيدي العاملة الا ان هذا الارتفاع في الأيدي العاملة لا يعكس مستوى تطور او تقدم الصناعة في العراق.

3- استحواذ القطاع الصناعي الخاص على النسبة الأكبر من حيث عدد المنشآت الصناعية خلال فترة الدراسة بينما استحوذ القطاع الصناعي العام على النسبة الأكبر لبقيت المؤشرات.

لم يحظى القطاعين التعاوني والمختلط بأهمية كبيرة ضمن هيكل القطاع الصناعي لا سيما بعد عام 2003 في العراق الذي شهد تلاشي القطاع التعاوني بشكل تام.

4- أنه عند استعمال المعايير المعروفة لدراسة واقع القطاع الصناعي في العراق، سنجد أن القيمة المضافة التي يحققها قطاع الصناعة التحويلية والنمو الصناعي في العراق هي ضعيف للغاية، وهو ما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على النفط والدخل الريعي دونما أي خطوط إنتاجية حقيقية أو قيمة إنتاجية مضافة للبلد.

**التوصيات:**

1- ضمان دعم الدولة للمشاريع الصناعية ذات المكون التكنولوجي العالي والمتطلبات التمويلية الكبيرة وذات الأهمية الاستراتيجية كالصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والإنشائية والصناعات التعدينية كاستخراج الكبريت والفوسفات

2- .دعم المنشآت الصناعية والمعامل العائدة للدولة واعادة تأهيلها واصالحها اداريا واقتصاديا والنهوض بها لتساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني.

3- تشجيع استغلال الخامات المعدنية في اقامة صناعات تحويلية داخل العراق

4- العمل على تأمين تنمية متوازنة بين القطاع الصناعي وبين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى وخصوصا مع القطاع الزراعي.

5- خفض نسبة البطالة التي تبلغ حاليًا 14 في المائة إلى مستويات طبيعية لا تتجاوز 4 في المائة من إجمالي قوة العمل، موضحا أن هذه الإجراءات تهدف إلى توفير فرص عمل مستدامة ودعم تنمية الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات

6- .تبني الدولة انشاء مدن صناعية حديثة ذات بنى تحتية وامدادات من الخدمات الأساسية التي يحتاجها النشاط الصناعي كالطاقة والماء وغيرهما.

7- .إيلاء الاهتمام الضروري للصناعات الصغيرة والمتوسطة والعناية الخاصة بصغار المنتجين من كسبة وحرفيين واصحاب الورش الصناعية الصغيرة ومساعدتهم على النهوض بمشروعاتهم الاقتصادية نظرا للدور الذي يمكن ان ينهضوا به في مجالات التشغيل والتدريب المهني وفي زيادة الإنتاج واشباع جزء من حاجات الأسواق المحلية.

8- .دعم القطاع الخاص وطمأنته بإقامة بنية مستقرة , قانونية وادارية ومالية ومنحه تسهيلات واشكال مناسبة من الحماية لفترات محددة حتى يستطيع الارتقاء بمنتجاته الى مستوى المنافسة الخارجية.

9- .دعم المصرف الصناعي وتعزيز رأسماله وتشجيع تأسيس الصناديق الاستثمارية المتخصصة في تمويل المشاريع الصناعية وتفعيل صندوق التنمية واستحداث مصادر تمويل جديدة لتمويل المشاريع الصناعية واقراض الصناعيين بشروط ميسرة.

10-.اعادة النظر بالتوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية بما يكفل تالفي التفاوت الملحوظ في مستويات تطور المناطق الجغرافية , وتحقيق تنمية متوازنة تتيح ضمان العدالة والعقلانية في التنمية وثمارها.

11-.الحاجة الى تحسين اداء الإدارة وتطويرها ومكافحة الفساد والمفسدين , وان يكون عمل مؤسسات الدولة مستندا الى المعايير الاقتصادية والعلمية.

المصادر:

1- مُحَمَّد ازهر د. علي. عماد. (2021). تطور المدن الصناعية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الاردن. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية, 4(2), 1-16.

2- مُحَمَّد بن. رغيوة. (2015). جدلية التصنيع في الدول النامية. دراسات اقتصادية, 15(1), 55-61.

3- فاضل رقية. (2018). الصناعات. محاضرات. جامعة بابل

4- السعدي ياسمين مُحَمَّد حسين.(2019). المشكلات الموقعية للصناعة في الدول العربية (العراق نموذجا). مجلة الجامعة العراقية.العدد50.ج1.

5- السعدي. عبير مرتضى حميد.(2021).الصناعة التحويلية في العراق وإمكانيات التنويع بالاستفادة من تجارب دول مختارة. اطروحة دكتوراه. جامعة كربلاء .

6- العبودي. د. علي عبد الرحيم.(2024). نظرة اقتصادية في دعم المشروعات العراقية. مركز البيان للدراسات والتخطيط

7- جهاز المركزي للإحصاء العراقي.(2023).تقرير

8- شلال. ثامر علي خلف. (2024). مستقبل التنمية الصناعية في العراق في ضوء نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة . مجلة كلية دجلة الجامعة. المجلد7.العدد2 .

9- جبر جواد كاظم. محي امير عبدالكريم.(2017). العوامل المؤدية إلى تدهور قطاع الصناعة في العراق. بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة القادسية.

10-شهاب. خالد ارحيل.(2021). دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. جامعة تكريت. كلية الإدارة والاقتصاد. المجلد 17.العدد 54.ج3

11-موحي. جواد كاظم، مُحَمَّد. سجى باسط.(2025).تحليل العلاقة بين المنشآت الصناعية ومعدل البطالة في العراق. JOURNAL PORT SCIENCE RESEARCH

12- ww.oberlo.com, Retrieved 18-4-2021. Edited